

لطلب الأول: الغلط قد يكون الغلط في ذاتية الشيء محل التعاقد فيكون مانعاً للتعاقد ، وقد يكون في السبب وقد يكون في الصفات العرضية للشيء . الفرع الأول : الغلط المانع هذا الغلط يعدم الرضا ويقع في ماهية العقد أو في ذاتية محل اللتزام، بتصور غلط في ماهية العقد : كأن يعتقد أحد طرفي في العقد أنه يتلقى الشيء المباع على سبيل الهبة في حين الطرف الآخر كان يتصدّر بيده، أما الغلط في ذاتية محل اللتزام، فمثلاً كمن يملك حصانين أحدهما أبيض والآخر أسود فقرر بيع الأسود ، بينما اعتقد المشتري أنه يشتري الحصان الأبيض ، كذلك الغلط في طابق البناء عندما يعتقد المشتري بأنه اشتري الطابق الأول في حين البناء قد باعه الطابق الثالث . أما الغلط في وجود السبب كما لو اتفق الورثة مع الموصى له على اقتسام المموال الشائعة بينهم ثم يتضح أن الوصية باطلة إن الموصى قد عدل عنها قبل وفاته . الفرع الثاني: الغلط الذي ال يؤثر على العقد هذا النوع من الغلط يلمس صحة العقد أللنه ال يتعلّق بأية صفة جوهرية فيه فهو غير مبطل للرضا لأنه لم يكن الدافع إلى التعاقد، ومن الحالات التي ال يعتقد فيها بالغلط بما يلي: • الغلط في الصفات العرضية : أو الثنوية للشيء أو الشخص كالغلط مثال في نوع الورق بالنسبة لكتاب اشتراه شخص أو كالغلط التافه بالنسبة للسن في حالة عقد إلرادة المرتب لمدى الحياة إذا تعلق هذا الغلط بسن من تقرر له إليراد. معتقد أنه في مرض الموت ثم يشفى. • الغلط في قيمة الشيء : طالما لم تكن هذه القيمة هي دافع الرئيسي إلى تعاقده، كما لو باع شخص شيء بثمن معين كان يجهل أنه يساوي أكثر ذلك، غير أن القضاء الفرنسي قد أدخل في الاعتبار الغلط في القيمة إذا كان القيمة هي الصفة الجوهرية في شيء كما لو باع الشخص لوحدة جاهاز قيمتها الكبيرة لأنها من رسم عمل فنان مشهور. لقد حاول المشرع الجزائري في المواد 81 إلى 85 من القانون المدني التوفيق بين قواعد القانون في قيام العقد على رضى صحيح ، ومقتضيات التعامل التي تناقض مع جواز مفاجأة العقد ببطال العقد، وعليه اشترط في الغلط الذي يوجب وداخل في نطاق العقد من ناحية أخرى . أولًا: أن يكون الغلط جوهري المقصود بالغلط الجوهرى : هو أنه ليس كل غلط يقع فيه المتعاقد يؤدي إلى قابلية العقد الذي يبرمه إلى إبطال بل يجب وقد سبق القول أن الغلط يكون جوهرياً إذا كان هو الدافع الرئيسي إلى التعاقد . وليس معياراً مادياً فيجب أن ينصب أثر الغلط على إرادة المتعاقدين ذاتها . ثانياً: اتصال الغلط بالمتعاقد الآخر لم ينص المشرع الجزائري على هذا الشرط صراحة، اعتبارها كذلك نظر لشروط العقد أو لحسن النية". ولذا نرى أن الغلط يتصل بالمتعاقد الآخر باتفاقه فيه، أو كان على علم بأن المتعاقد قد وقع فيه، او في الأقل كان من السهل أن تبين ذلك . تنص المادة 81 القانون المدني الجزائري على أنه : "يجوز للمتعاقد الذي وقع في غلط جوهري وقت إبرام العقد، يطلب إبطاله." كما تقر المادة 82 بأنه: "يكون الغلط جوهرياً إذا بلغ حداً من الجسامـة بحيث يمتنـع معه المتعاقـد عن إبرـام العـقد لو لم يـقع في هـذا الغـلط. وكذلك كـون هـذه الصـفة الدـافـع الرـئـيـسي للـتـعـاقـد حـسـبـ المـادـة مـجـ (وـوـاضـحـ مـوـادـ 81 وـ82 قـ. مـجـ)ـ أـنـ المرـادـ بـالـغـلطـ جـوـهـرـيـ ذـكـرـ الذـيـ يـبـلـغـ فيـ تـقـدـيرـ المـتـعـاقـدـ حـدـاًـ مـنـ الـجـسـامـةـ لـوـ تـكـشـفـ لـهـ إـلـ تـمـنـعـ عـنـ إـبـرـامـ الـعـقـدـ فـالـمـعـيـنـ،ـ هـوـ مـعـيـارـ ذاتـيـ أوـ شـخـصـيـ وـلـيـسـ مـوـضـوعـيـ أوـ مـجـرـدـ،ـ يـقـومـ عـلـىـ أـسـاسـ تـقـيـيرـ المـتـعـاقـدـ لـهـذـاـ المـوـضـوعـ،ـ مـعـتـدـاـ بـإـرـادـةـ الـعـاـقـدـ نـفـسـهـ وـمـدـىـ تـأـيـيرـ الغـلطـ بـإـرـادـتـهـ.ـ فـنـصـتـ عـلـىـ أـنـهـ:ـ وـيـعـتـبـرـ الغـلطـ جـوـهـرـيـاـ إـذـاـ وـقـعـ فـيـ صـفـةـ الشـيـءـ فـيـرـاـهاـ المـتـعـاقـدـ بـأـنـهـ جـوـهـرـيـ،ـ أـوـ يـجـبـ إـعـتـارـهاـ كـذـلـكـ نـظـرـاـ لـشـروـطـ وـإـذـاـ وـقـعـ فـيـ ذاتـ المـتـعـاقـدـ أـوـ فـيـ صـفـةـ مـصـافـاتـ،ـ وـكـانـتـ تـلـكـ الذـاتـ أـوـ هـذـهـ الصـفـةـ السـبـبـ الرـئـيـسيـ فـيـتـبـيـنـ لـهـ أـنـهـ مـنـ النـحـاسـ،ـ إـذـاـ كـانـتـ سـخـصـيـتـهـ يـهـ السـبـبـ الرـئـيـسيـ فـيـ التـعـاقـدـ،ـ كـمـنـ يـؤـجـرـ مـسـكـنـاـ لـسـيـدـةـ كـانـ المـؤـجـرـ يـعـتـدـ أـنـ سـلـوكـهـ إـلـ غـبـارـ عـلـيـهـ،ـ تـحـرـفـ الـدـعـارـةـ فـيـمـاـ مـضـىـ .ـ وـتـطـبـيـقـ طـ فيـ صـفـةـ عـرـضـةـ أـوـ ثـانـوـيـةـ لـلـشـيـءـ أـوـ الشـخـصـ،ـ أـوـ الغـلطـ فـيـ قـيـمـةـ الشـيـءـ،ـ فـانـ الغـلطـ فـيـ الـبـاعـةـ الدـافـعـ إـلـيـ التـعـاقـدـ،ـ وـكـذـاـ الغـلطـ فـيـ الـأـرـقـامـ أـوـ الـحـسـابـ كـلـهـ إـلـ تـؤـثـرـ أـصـالـ علىـ سـالـمـةـ الرـضاـ وـالـتـعـيـبـ إـلـرـادـةـ.ـ وـفـيـ حـكـمـ قـضـتـ بـهـ الـمـحـكـمـةـ الـعـلـيـاـ بـتـارـيـخـ 14ـ نـوـفـمـبرـ 1988ـ حـكـمـتـ بـأـنـهـ يـجـوزـ لـمـتـعـاقـدـ الـذـيـ وـقـعـ فـيـ غـلطـ جـوـهـرـيـ وقتـ الصـفـةـ السـبـبـ الرـئـيـسيـ فـيـ الـتـعـاقـدـ.ـ وـفـيـ حـكـمـ أـخـرـ قـرـرـتـ بـاـنـ الغـلطـ فـيـ صـفـةـ مـنـ الصـفـاتـ الـأسـاسـيـةـ لـشـخـصـ يـمـكـنـ أـنـ يـشـوـبـ مـعـنـيـ الغـلطـ الدـاخـلـ فـيـ نـطـاقـ الـعـقـدـ:ـ وـمـعـنـيـ هـذـاـ الـتـحـصـالـ أـنـ يـقـعـ الـمـتـعـاقـدـ الـأـخـرـ فـيـ نـفـسـ الغـلطـ،ـ أـوـ يـكـونـ مـنـ السـهـلـ أـنـ يـتـبـيـنـهـ.ـ وـلـقـدـ أـدـىـ التـطـوـرـ الـفـقـهـيـ الـقـضـائـيـ فـيـ هـذـاـ الشـأـنـ بـالـهـتـمـامـ بـنـيـةـ الـمـتـعـاقـدـ ذـاتـهـ،ـ وـضـرـورـةـ حـمـاـيـةـ الـمـتـعـاقـدـ الـأـخـرـ الـذـيـ قـدـ يـفـاجـأـ بـإـبـاطـالـ الـعـقـدـ لـغـلطـ ماـ فـيـ صـفـةـ فـيـ الشـيـءـ لـمـ يـكـنـ يـدـرـيـ شـيـئـاـ مـنـ أـهـمـيـتـهـ،ـ